

تعمد مؤتمرها المباشر كانت الحملة الانتخابية الداخلية في حزب العمل تهيئاً للمؤتمر الحزبي في أوجها، وقد أظهرت النقاشات التي دارت في فروع الحزب أن الكتل الثلاث التي يتكون منها حزب العمل (الماباي — أهدوت همفودا — رافي) لا تزال قائمة داخله . وقد عبر سكرتير الحزب الجديد ، أرييه (لوبيه) الباب خلف سابير، عن رأيه بأن المتدربين الذين سيحضرون المؤتمر سيأتون وفي أعماق كل منهم هويته الحزبية السابقة .

ويبدو أن المسائل التي احتلت مركز الصدارة في مناقشات فروع الحزب ومؤسساته المخططة كانت مسألة الوراثة ، بمعنى من يكون أو يخلف فولدا مثير في رئاسة الوزراء ، ومسألة الموقف من مفاوضات يارنغ ، ومسألة النظام الانتخابي الجديد الذي أقر الحزب رسمياً تبنيه بدلاً من النظام السابق .

على صعيد الوراثة كان الشخص الذي بذل النشاط الأكبر في الحملة الانتخابية هو موشيه دايان . وقد أبدى الوزير المذكور في أكثر من مناسبة رأياً قال فيه أن انتخابات الحزب الداخلية لا تقل أهمية عن من انتخابات الكنيست ، أن لم تكن تفوقها في الأهمية . ويبدو أنه ، رغم سخرية بييجن وآخرين من هذا القول ، يعتبرها فعلاً كذلك . إذ يذكر المراقبون أن الجهد والوقت الذي خصمه دايان للظهور في اجتماعات ومناسبات الحملة الانتخابية ناق بكثير الوقت والجهد الذي خصمه في انتخابات الكنيست التي تمت في نوفمبر ١٩٦٩ . ولم يخف كثير من المراقبين وخصوم دايان السياسيين رأيهم في أن تصريحاته التي أثارت الجدل العاصف المحكي عنه أعلاه كانت نابعة في حقيقتها من رغبته في إظهار نفسه بمظهر الشخص المعتدل الذي يمكن أن يكون زعيماً لحزب العمل بمجموعه وليس مجرد زعيم لكتلة «الصقور المتطرفة» المتبلورة حوله .

إلا أنه رغم ذلك يشير المراقبون إلى أنه ما زال الوقت باكراً لاعتبار دايان وريثاً محتملاً لفولدا مثير، أو لشغل منصب رئيس الحكومة . وأشارت الاستفتاءات التي أجريت داخل مؤسسات الحزب، والمؤشرات الأولية لانتخابات الفروع كما تمت ، إلى أن الرجل الأقوى على مستوى الحزب ما يزال بنحاس سابير السكرتير السابق ، وأن كان هذا قد أعلن أنه لن يرشح نفسه لمنصب رئاسة الحكومة ، وفهم المراقبون من ذلك أنه يفضل أن « يتوج » بدلاً من أن يحكم .

وعلى صعيد مفاوضات يارنغ انتهى النقاش حولها كما هو معروف بارتصاص صفوف التيارات جيمها وراء قرار الحكومة بالموعة إليها، والمناورة ضمنها لانتزاع أقصى ما يمكن انتزاعه من مكاسب . وأما على صعيد تغيير نظام الانتخابات فنذكر القارئ بأن هذا كان أحد المطالب الأساسية لحزب رافي سابقاً، ومثل إحدى النقاط الأساسية التي تركز حولها الجدل لما انفصلت مجموعة بن غوريون في عام ١٩٦٥ عن حزب الماباي لتكون الحزب الجديد . أن هناك قراراً متخذاً من الحزب بتغيير النظام الانتخابي من نظام نسبي إلى نظام مناطقي — نسبي في آن واحد دون تحديد عدد المناطق وعدد النواب الواجب انتخابهم في كل منطقة ، وبالمقابل عدد النواب الواجب انتخابهم على أساس نسبي . أن النظام الانتخابي الإسرائيلي الحالي يقوم على أساس توزيع مقاعد الكنيست الإسرائيلية على القوائم الانتخابية وفقاً للنسبة التي تحوزها كل قائمة من مجموع الأصوات على مستوى البلد ككل . وتغيير نظام الانتخابات من نظام نسبي إلى مناطقي يمكن أن يؤدي إلى سقوط كثير من الأحزاب الصغيرة ، إذ يصعب من الأرجح في هذه الحالة فوز المرشح الأقوى في كل منطقة ، مسقطاً بفوزه مرشحي الأحزاب الصغيرة التي تصل إلى الكنيست الآن بحكم مجموع الأصوات التي تتألفها في مختلف أنحاء البلاد . وليس سرا أن زمرة قوية في حزب العمل ، لأسباب مختلفة ، ليست متحمسة لتغيير نظام الانتخابات ، وتؤجل بالتالي وضع برنامج أكثر تفصيلاً بشأنه ، وأن كانت لم تعترض على إجراء اتصالات مع الحزب الليبرالي ، شريك حيوي في كتلة جاحال ، بغية جس النبض للاتفاق على مشروع قانون يطرح في الكنيست لتعديل نظام الانتخابات ، حيث أن الحزب المذكور يدعو أيضاً لنفس الفكرة . وفي الوقت الذي يتجه فيه حزب العمل (ماباي/ رافي/أهدوت همفودا) وكتلة جاحال (حيروت/ الليبراليون) نحو مزيد من الوحدة ، بدت علامات التفكك تظهر على « القائمة الرسمية » ، وهي القائمة التي شكلها بن غوريون بعد عودة أبرز عناصر رافي (دايان — بيرس) إلى حزب العمل ، متسببين بذلك في سقوطه كحزب مستقل . فقد قدم عضو الكنيست ، أيبزوهار ، رئيس القائمة والشخص الثاني فيها بعد بن غوريون ، استقالته من رئاسة القائمة في النصف الثاني من نوفمبر ١٩٧٠ ، معلناً أن الخلافات بين أعضائها لا يمكن